

الصلوة والنية للنعى والكفار من الاوقات على النعيب في يوم الخميس لرد الغفاد  
الباطل والتجوز في الحول والمقام لم يتفق مثل هذا كما لا يخفى فلا اختصاص في  
يقوم بالنعى من الغنى والنباهة ثم الحكم بكونه الاخصاص انما هي بين غيرهم كالمخالفين  
اللام في الصلوة والنية على العهد وعلى الجسد اعتبارا لغيره كما لا يخفى ولو كانت  
لكم اتفاق فهو حقيقه ينافى هذا الحكم شهره وهو ان جنس الصلوة او احسن بكونه احد  
من الانبياء فالاختصاص بواحد من هذه الاختصاص بواحد التوجه احسن في حق  
الانبياء فيكونه الاخصاص الصلوة على واحد واحد ويلزم لوقوعها في الجسد مع ان ليس  
كذلك فيلزم في صورة كونه الاضافه كما استوفى اعتبار كونه الاختصاص اضافة الى  
يلزم في وقوع الصلوة على واحد فلتامل فيه نظرا لانه بناء هذا القول  
على حقه الاضافه على عدم حوز الصلوة لغير الانبياء هو انها جازية لغيرهم  
من سائر المؤمنين تبعاً بالانفاق واستقلالها باختلافه ويؤيد كونه مراد به  
النظر ما ذكرنا اعتبار كونه الاختصاص اضافة بالقياس الى الكفار في صورة كونه  
اللام للجسد بكونه مراد به بعين النظر هو ان صورة كونه الاضافه للعهد  
الخارج لا يختص بالاختصاص بالاضافة بانه كونه اللام ايضا للعهد والعهد ظاهر  
في المقام كما لا يخفى ويؤيد كونه مراد به بعين النظر هذا وقد يسبقنا ان الاختصاص  
هنا يصح ان يكون حقيقيا لو كانت اللام في الصلوة والنية العهد بالخارج  
يعني ان الايقان بمجان المصطاه لانه ذكر كما ان الظاهر يقتضيه بعض  
سائر النكات السابقة بناء على ما سبق ذكره من النسخة التي هي من النسخ  
السابقة وقد استرنا اليه سابقا لان وجهه للعالمين فنزول الرجم عليه

عليه

عليه ثم انما سيد القوم رجم لدم والرجل من السلطة السيد رجم منه للفقير  
سنة اى رجم قوله وعلمه واصحابه الرجعية للجملة مثلا لا بمنزلة قوله انما كانه بمنزلة  
ذكر قوله بناء على ما ذكر من ان رجم العالمين فنزول الرجم عليه نزولها عليه ثم انما كانه  
بمنزلة العقول كما ان الظاهر يقتضيه هذا بناء على ما تقدم ذكره لانه يقول وهذا بناء  
للبرية شامل لصليحة العقول لانه انما كانه في الظاهر ان يقول كالمجد والمجد وعلم  
بنيك الصلوة والنية وهذا بناء على ما تقدم ذكره لانه يقول كالمجد والمجد وعلم  
فانهم ولعلنا نشارة الى السؤال بانه الرجعية التنازلية على النبيه على اكل الرجم لانه لا يمكن  
نزولها عليهم والى الجواب بانه لا يلزم من نزول الرجم عليه نزولها عليهم بل  
الرجعية عليهم بل يدعي ان يلزم من نزولها عليهم انما هو انها اوتواها عليهم  
والا لسؤال بانه الصلوة على الان والصحى وسائر المؤمنين بكونه على كسب النسخ  
والاخرى وعلى الطريق المذكور بكونه الصلوة عليهم بالصلوة على النبيه فلا يكون  
على طريق التبوع والاراد والى الجواب بانه الصلوة عليهم لانه بطريقه ان يلزم  
من نزول الرجم عليه نزول الرجم عليه بكونه الصلوة عليهم على طريق التبوع  
الاراد والى الجواب بانه الصلوة عليهم لانه بطريقه ان يلزم من نزول الرجم  
عليه نزول الرجم عليه بكونه الصلوة عليهم على طريق التبوع والاراد فانه اللام  
ناجوا المذكور وعرضه الى السؤال بانه راجع الى المؤمنين والاراد في الذكر  
في الطريق المذكور والى الجواب بانه في الطريق المذكور لانه لم يكن الراد في  
الذكر صريحا كما في غيرها في الذكر لانه في سائر النسخة السابقة لانه  
وايه في احسن الطريق المذكور والاشارة الى منصفه هذا بناء على البرية شامل

195